البيان الأولي لبعثة الملاحظة التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني حول الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في تونس 2014

تونس في 22 ديسمبر 2014

I. الملخص التنفيذي

تمثل الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي عقدت في 21 ديسمبر 2014 في تونس تتويجاً لمرحلة دستورية وانتخابية استمرت ما يقارب الأربع سنوات. وكون هذا السباق الثالث والأخير في سلسلة من الانتخابات التي نظمت في الأشهر الأخيرة، لقد قدمت هذه الانتخابات الفرصة للمواطنين لاختيار رئيسهم بحرية لأول مرة في تاريخ البلاد. وقامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتوفير عملية سلسلة ومنظمة تنظيماً جيداً، وقد أظهر مسؤولو الانتخابات درجة عالية من الكفاءة كما أظهر الناخبون معرفة واسعة باجراءات يوم الانتخابات.

لقد شاركت أعداد كبيرة من المواطنين التونسيين في الانتخابات كناخبين ومرشحين وأعضاء حملات ومسؤولين انتخابات، وتشير التقديرات من شبكة مراقبون – وهي منظمة تونسية قامت بعملية الجدولة الموازية للأصوات – إلى أن نسبة اقبال الناخبين في الدوائر الانتخابية داخل البلاد كانت في حدود 62% وذلك مشابه للدورة الأولى التي تمت في 23 نوفمبر، ولم يُمثّل الشباب جيداً ما بين الناخبين، ولكنهم مجمعين مع النساء قد شكلوا نسبة عالية من المسؤولين عن الانتخابات والملاحظين المحليين.

حيث أشارت كلتا الحملتين إلى وقوع تجاوزات في يوم الانتخابات، زاعمين أن خصومهم قد قاموا بالتأثير على الناخبين بطريقة غير ملائمة أو حاولوا أن يرتكبوا التزوير. وكما كان الحال في الدورات السابقة، كانت هنالك مزاعم حول حدوث شراء للأصوات. وفي هذا السياق، تُشجِّع بعثة المعهد الديمقراطي الوطني الأشخاص الذين لديهم أي معلومات حول هذا الموضوع أن يقدموها للمحكمة الإدارية. وقد لاحظت البعثة عدداً قليلاً من التجاوزات الطفيفة خلال عملية التصويت والتي ليست من المحتمل أن تؤثر على النتيجة العامة للانتخابات.

قامت تونس بتحديد إطار ذي صلة بالنسبة للعالم العربي وباقي العالم – من حيث كيفية الانتقال من الثورة إلى نظام سياسي جديد وشرعي، وذلك من خلال عمليتها الدستورية وسلسلة من الانتخابات المنظمة بشكل جيد. يتعين على قادة البلاد المنتخبين أن يسعوا جاهدين لانشاء نموذج للحكم الحكيم والديمقراطي، والذي يمثل المواطنين جميعاً ويُنتج تغييرات ملموسة بفعاليّة. كما ينبغي على قادة تونس أن يحموا الحريات التي تم اكتسابها خلال السنوات الأربع الماضية، وذلك من أجل منع العودة إلى الحكم

الاستبدادي وفي نفس الوقت ضمان مستوى الأمن اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة. إن دمج الآراء المختلفة في الحكم سوف يرسل إشارة مهمة بالنسبة لالتزام الحكومة الجديدة بالتعددية السياسية. وسينظر التونسيون إلى الانتخابات البلدية المقبلة كدليل على أن الديمقراطية تترسخ في بلادهم وبامكانها أن تبدأ بتحقيق تحسينات أساسية على المستوى المحلي.

إن الفائز في هذه الانتخابات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الجزء الكبير من السكان الذين صوتوا لمنافسه أو اختاروا عدم التصويت على الاطلاق. إن الشباب على وجه التحديد لديهم الكثير على المحك فيما يتعلق بكيفية الحكم في البلاد خلال السنوات الخمس المقبلة، ولكنهم ما زالت لديهم شكوك حول كيفية ترجمة نتيجة الانتخابات إلى تغييرات ملموسة. ويتعين على القيادة الجديدة في تونس أن تقوم باشراك هذه الشريحة من المجتمع وأن تُظهر أن الشباب لديهم رأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ضم وفد المعهد الديمقراطي الوطني 45 عضواً من الملاحظين الدوليين الذين قاموا بزيارة أكثر من 180 مركز اقتراع في 18 دائرة انتخابية من السبعة وعشرون دائرة انتخابية الموجودة داخل البلاد في يوم الانتخابات. في الوقت الحالي، ليس من الممكن التوصل إلى استنتاجات نهائية حول العملية الانتخابية كَكُل، حيث أنه لم ينته الفرز الرسمي للنتائج ويجب أن يتم الفصل في أية شكاوى قد يتم تقديمها. وعليه، إن هذا البيان أوليٌّ في طبيعته، وسوف يواصل المعهد ملاحظة مخرجات العملية الانتخابية واصدار التقارير حسب الحاجة.

II. المعلومات العامة

ضمّت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) ملاحظين من 21 دولة، وقادها كل من: السيد داريل ديكستير، الوزير الأول السابق لمقاطعة نوفا سكوتيا الكندية، والسيد كين درايدن، الوزير السابق للتنمية الاجتماعية في كندا، والسيدة زكية الخطّابي، عضوة البرلمان البلجيكي، والسيد ليسلي كامبل، المدير الاقليمي للمعهد الديمقراطي الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وترد قائمة كاملة بأسماء الملاحظين في آخر هذا البيان. تمثّل هدف البعثة في ملاحظة حيادية لكل جوانب العملية الانتخابية – بما في ذلك الحملة الانتخابية والاقتراع وعد الأصوات وفرزها يوم الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات. وزارت البعثة تونس في الفترة ما بين 18 و23 ديسمبر، وهي تأتي بعد بعثتين سابقتين لملاحظة الانتخابات التشريعية في 26 أكتوبر وملاحظة الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 23 نوفمبر. بالاضافة إلى هذا، تم نشر 7 ملاحظين على المدى الطويل في مختلف أنحاء تونس من أجل ملاحظة المرحلة التي تسبق الانتخابات. ونُظّمت بعثة المعهد الديمقراطي الوطني طبقاً لما ينصّ عليه القانون في تونس وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي صادقت عليه 47 منظمة دولية حكومية وغير حكومية حول العالم. بالاضافة إلى ذلك، تعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع بعثات الملاحظة الدولية الأخرى ومجموعات الملاحظة التونسية المدنية وغير الحزبية، تحديداً مع الشريك المحلي للمعهد – شبكة "مراقبون" التي قامت بتدريب ونشر أكثر من 4000 ملاحظ.

تُعبِّر البعثة عن تقديرها لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) التابعة لوزارة الخارجية الأميركية والوزارة الكندية للشؤون الخارجية والتجارة والتنمية (DFATD) اللتين موّلتا عمل هذه البعثة، وقامتا، إلى جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) بدعم برامج التعزيز الديمقراطي للمعهد في تونس. وبالإضافة الى بعثته الدولية، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني في عملية التحول الديمقراطي والعملية الانتخابية في تونس، من خلال دعم جهود ملاحظة الانتخابات لعدد من المؤسسات المحلية ومن خلال الجهود المبذولة لتطوير الأحزاب السياسية على المدى الطويل.

III. السياق الانتخابي

إن جولة الانتخابات الرئاسية في 21 ديسمبر هي الثالثة والأخيرة في سلسلة من الإنتخابات التي تبعت المصادقة على دستور جديد لتونس في جانفي. وكانت الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي تمت في نوفمبر منظمة تنظيماً جيداً، وقد جذبت نظرات ايجابية من الملاحظين التونسيين والأجانب. وقد قبل جميع المترشحين بالنتيجة، ولم يحصل أي مرشح على الأغلبية البسيطة من الأصوات، حيث أن المترشحين الرئيسيين اللذان تنافسا في الدورة الثانية هم: المنصف المرزوقي، رئيس الجمهورية منذ أن تم ترشيحه من قبل المجلس الوطني التأسيسي في 2011، والباجي قائد السبسي، رئيس حزب نداء تونس والذي شغل منصب رئيس الوزراء المؤقت من مارس إلى ديسمبر 2011.

وكما ينصّ الدستور الجديد، تتضمن صلاحيات الرئيس مجالات الدفاع والأمن الوطني والسياسة الخارجية، مع العمل بالتنسيق مع رئيس الحكومة والمجلس التشريعي. بالاضافة، سيقوم الرئيس بمراجعة القوانين التي سنّها المجلس التشريعي، والمصادقة على المعاهدات، وتعيين مسؤولي الدولة الرفيعي المستوى. بعد 4 سنوات من الانتقال، والتي كانت فيها لحظات بهيجة من الوحدة الوطنية وغيرها ذات طابع مأساوي مؤثر وخلافي، إن الرئيس الآن في موقع لتعزيز المكاسب الديمقراطية التي تحققت منذ 2011. ومن خلال إظهار الالتزام الثابت لاحترام المبادئ الديمقراطية في الدستور التونسي الجديد، بامكان الرئيس القادم أن يساعد على تخفيف المخاوف من أن البلاد قد تعود إلى ماضيها الاستبدادي. وبامكانه أن يبدأ من خلال توحيد التونسيين من كافة الخلفيات حول جدول أعمال واضح، من أجل تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر.

IV. الملاحظات

فترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية

إدارة الانتخابات. مرة أخرى، عقدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تقييماً وطنياً من أجل تحديد ومعالجة النواقص من الانتخابات السابقة، وهذه خطوة مهمة من أجل تحسين التواصل الداخلي مع الهيئات الفرعية للانتخابات. وعلى الرغم من أنه لم يتم ادخال تغييرات كبيرة في اجراءات يوم الانتخاب، فقد التزمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باعادة تدريب موظفي مكاتب الاقتراع. وتم استبدال جزء بسيط من موظفي مراكز الاقتراع بسبب آدائهم غير المرُضِي أو بسبب التحيز السياسية المزعوم. واستجابةً إلى طلبات مقدمة من قبل الملاحظين التونسيين والدوليين، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنشر المعلومات المتعلقة بنسب اقبال الناخبين في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وعلى الرغم من أن الشكل كان أسهل للاستخدام من شكل المعلومات التي تم نشرها مسبقاً حول الانتخابات التشريعية، تبقى بعض الأرقام غير متوفرة، مثل التوزيع الديموغرافي لاقبال الناخبين من ناحية العمر أو الجنس كنسبة من الناخبين المسجلين.

الحملة الانتخابية. امتدّت الفترة الرسمية للحملة الانتخابية بين 9 و19 ديسمبر، مع يوم واحد من الصمت الانتخابي في 20 ديسمبر. وقام كلا المترشحان بعقد أنشطة ذات طابع انتخابي قبل افتتاح الفترة الرسمية للحملة الانتخابية، من خلال الاستفادة من ثغرة في القانون الانتخابي متعلقة بالفترة التي تسبق الحملات. إن الأحكام القانونية التي تُنظِّم الحملة الانتخابية كانت انعكاساً لتلك التي تبعت الجولة الأولى. وقد أشارت السلطات الانتخابية ومؤسسات المجتمع المدني إلى انتهاكات ارتكبتها كلٌ من الحملتين. وكان الأكثر شيوعاً منها هو عدم تقديم الإعلام المسبق للهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات قبل 48 ساعة من عقد أنشطة الحملة الانتخابية، وقد اشتكت الحملات أن الوضع الأمني كان عائقاً أمام قدرتهم على تأكيد الأنشطة مسبقا. وقد انقطعت فعاليات الحملة الانتخابية التابعة للمرزوقي في الكاف وسليانة بسبب احتجاجات.

وأثارت منظمات المجتمع المدني المخاوف بشأن النبرة السلبية التي تم استخدامها من قبل المترشحين، والتي وصفتها بعض المنظمات بأنها خطاب ذات طابع عنيف أو تحرض على الكراهية. وقد أطلقت بعض مؤسسات المجتمع المدني مبادرةً مشتركة

للدعوة إلى حملة سلمية. وقد استخدم كلا المترشحين الطرح السلبي لوصف منافسيهم والتحريض على الخوف من الطريقة التي سيحكمون بها في حال تم انتخابهم. وقد حذرت هيئة إدارة الانتخابات المرزوقي وحملته بسبب تصريحات لمّحت أنه سيخسر الانتخابات فقط في حال كان هنالك تزوير.

تمويل الحملات. تلقى المترشحون تمويلاً عمومياً للحملات وهم ملزمون بالانفاق ضمن سقف محدد. وعلى غرار انتخابات الدورة الأولى، لم يتم توزيع المخصصات الأولى من التمويل العمومي للحملات على المترشحين في الوقت المحدد قانونياً.

تثقيف الناخبين. امتنعت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من اجراء حملة واسعة لتثقيف الناخبين في الفترة ما بين الدورتين الأولى و الثانية من الانتخابات. وقبل أسبوع من يوم الانتخاب، قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بنشر بعض الفيديوهات حول اجراءات التصويت وذلك عبر شبكة الانترنت. وخلافاً للجولات السابقة للانتخابات، لم يتم استخدام اللوحات الاعلانية. وقد أشارت الهيئات الفرعية المستقلة للانتخابات إلى أنه بسبب نقص في الموارد على المستوى الوطني، لم يصلهم أي مواد متعلقة بتثقيف الناخبين من الهيئة العليا المستقلة للانتخاب كما كان الحال خلال الانتخابات السابقة. ولم تكن هنالك أية مؤشرات حول وجود شراكة مع المجتمع المدني من أجل تثقيف الناخبين.

الاعلام. استمرت هيئة رقابية مستقلة تسمى الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري باصدار خطايا لوسائل الاعلام التلفزية والاذاعية بسبب انتهاكها للقانون الانتخابي. تحديداً، تمت معاقبة وسائل الإعلام بسبب بثها لنتائج استطلاعات الرأي العام أو بث الدعاية لصالح مترشح معيّن. وقد وجّه بعض المتنافسين السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني الانتقادات للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بسبب عدم معاقبة الانتهاكات على نحو ملائم وضمان تغطية متوازنة لكلا المترشحين.

وقد قامت القناة الوطنية التي تملكها الدولة وقناة تلفزية خاصة بمحاولة تنظيم مناظرات بين المترشحين. رفض السبسي دعوة من المرزوقي للمشاركة في مناظرة وطنية متلفزة. كان بامكان مناظرة متلفزة أن تُوفّر للمواطنين فرصة فريدة من أجل سماع المترشحين وهم يناقشون برامجهم الانتخابية في إطار منظم.

الأمن. أكدت الحملات أن المخاوف الأمنية قد منعتهم من القيام بحملاتهم الانتخابية في مناطق معينة. ذلك وقد بقي الوضع الأمني غير مستقراً في المناطق الغربية من البلاد، وتزايد عدم الاستقرار الأمني على طول الحدود الليبية.

يوم الانتخابات

المناخ العام. للمرة الثالثة هذا العام، أفاد ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني أن يوم الانتخابات قد اتسم بجو منظم وهادئ. حيث تعامل الناخبون والملاحظون وموظفو مراكز الاقتراع مع عملية التصويت بثقة وشعور بالواجب. وقد لاحظ أعضاء البعثة تجاوزات معزولة والتي ليس من المحتمل أن تؤثر على النتائج. إن القلق الذي وُجِدَ لدى حملات المترشحين حول امكانية حدوث التزوير قد أدى إلى درجة أعلى من التوتر بين ممثلي المترشحين وبعض الناخبين.

المشاركة. تشير التقديرات الأولية لنسب اقبال الناخبين إلى معدل مشابه للدورة الأولى للانتخابات الرئاسية. كما كان الحال في الانتخابات السابقة، بدا مستوى الاقبال عند الشباب منخفضاً، وبالمقارنة مع الانتخابات السابقة، كانت الصفوف أقصر في مراكز الاقتراع التي تمت ملاحظتها، حيث كان التصويت مُكثّفاً في الفترة الصباحية. وللمرة الأولى على الإطلاق، قام موظفو مراكز الاقتراع باستخدام نماذج لاحصاء عدد الناخبين الرجال والنساء، بالاضافة إلى الناخبين ذوي الاعاقة.

اجراءات التصويت. كانت عملية التصويت مطابقة لتلك التي جرت في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وأظهر كل من مسؤولي الانتخابات والناخبين معرفة قوية بالاجراءات. وجرى التصويت بسلاسة في معظم مراكز الاقتراع التي تمت ملاحظتها. حيث كانت هناك نسبة بسيطة من الناخبين الذين طلبوا المساعدة من مسؤولي الانتخابات لاستكمال العملية، وكانت هنالك اختلافات شاسعة حول ما اذا قام المسؤولون بابقاء هواتف الناخبين أو بطاقات التعريف في حوزتهم أثناء التصويت، ولكن هذه الاختلافات لم تبدو ذات تأثير على نزاهة العملية.

أعضاء مكاتب الاقتراع. أبدى مسؤولو الانتخابات جديةً واحترافاً في أداء مسؤولياتهم في يوم الانتخابات، وقاموا باتباع الاجراءات بدقة وكفاءة، مع ضمان مناخ ودي وتعاوني داخل مراكز الاقتراع، وكان استقبالهم للملاحظين وممثلي المترشحين دليلاً على التزامهم بالشفافية. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تمثيل جيد للنساء والشباب في دورهم كمسؤولي انتخابات، وفي معظم مكاتب الاقتراع التي زارها ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني، كان هناك على الأقل اثنان من أصل أربعة موظفين في مكاتب الاقتراع من النساء.

الحملات. لم تُلاحظ البعثة نشاطات انتخابية داخل أو حول مراكز الاقتراع. حيث ذكرت السلطات الانتخابية الجهوية وملاحظو المجتمع المدني عدداً قليلاً من الحالات التي حصلت فيها دعاية انتخابية في يوم الصمت الانتخابي. وانتشرت الرسائل ذات الطابع الانتخابي على شبكات التواصل الاجتماعي خلال فترة الصمت الانتخابي وفي يوم الانتخابات.

اجراءات العد. كانت عملية العد والفرز فعالة وشفافة في مراكز الاقتراع التي تم رصدها، وذلك مع وجود عملية منظمة للاقتراع ومسؤولي انتخابات من ذوي الخبرة. وأشار ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني إلى وجود بعض الاختلاف في اجراءات العد ولكن هذه الاختلافات لم تبدو ذات تأثير سلبي على سلامة النتائج.

الملاحظة. اعتمدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يقارب من 59000 ممثل للمترشحين و29000 ملاحظ مدني غير حزبي من أجل الملاحظة في يوم الانتخابات، والذي يدل مرة أخرى على التزام المواطنين التونسيين بالاشراف على الانتخابات. وفي محاولة لمنع الازدحام والتوتر المحتمل بين ممثلي المترشحين، قررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات السماح لممثل واحد فقط لكل مترشح في كل مركز اقتراع ومنع ممثلي المترشحين والملاحظين من أن يشغلوا ساحات مراكز الاقتراع. حيث انتقدت بعض مجموعات الملاحظة غير الحزبية هذا القرار بسبب تأثيره على الشفافية وعبرت عن أسفها لعدم ابلاغها بالقرار في وقت سابق وبطريقة أكثر وضوحاً. وقد وجدت البعثة خلال يوم الانتخابات أن هذا التقييد قد أدى إلى الارتباك أو التوتر في حالات قليلة ولكنه لم يؤدي إلى مشاكل كبيرة.

سهولة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. إن العديد من مراكز الاقتراع التي تم ملاحظتها كان بالامكان الوصول اليها فقط عبر الأدراج، مما يحد من سهولة الوصول بالنسبة للناخبين ذوي الإعاقة وكبار السن الذين كثيراً ما تلقوا المساعدة من مسؤولي الانتخابات والناخبين الآخرين. حيث تم تقديم المساعدة في الإدلاء بالأصوات من قبل الناخبين ذوي الاعاقة وذلك في حال كانت لديهم اثبات مناسب.

الشؤون الأمنية. كان أفراد الجيش التونسي مهنيين باستمرار في توفيرهم للأمن لعملية التصويت. وقد قررت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تُقيِّد ساعات الافتتاح في مئة وأربع وعشرون مركز اقتراع في ثلاثة ولايات في غرب البلاد بسبب مخاوف أمنية، وذلك زيادة على الخمسون مركز اقتراع ذو تقييدات مشابهة في الدورة الأولى.

V. التوصيات

تُقدِّم البعثة بكل احترام التوصيات التالية، بالإضافة إلى تلك التي تم اصدارها عن بعثات المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الانتخابات التشريعية وملاحظة الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية:

- بناءاً على تقييمها لكل مرحلة من مراحل الانتخابات، يجب على الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تقوم قريباً باجراء تقييم واسع لادارة العملية الانتخابية من خلال دعوة المتنافسين السياسيين وممثلي المجتمع المدني وأعضاء من المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الهيئات الانتخابية على المستوى الوطني والجهوي. وهذه العملية بامكانها أن تُساعد في تحديد الدروس المستخلصة للتحضير للانتخابات البلدية المقبلة والانتخابات الوطنية في المستقبل. وقبل الانتخابات القادمة، يمكن للهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن تستفيد أيضاُ من إنجازاتها عبر اتخاذ خطوات نحو التطوّر كمؤسسة دائمة.
- يجب على المواطنين التونسيين أن يواصلوا في المشاركة السياسية من أجل وضع قادتهم تحت المساءلة. إن استمرار مشاركة المواطنين في الحياة السياسية – بما في ذلك الأفراد الذين يُشركون ممثليهم المنتخبين أو منظمات المجتمع المدني التي ترصد وتقوم بالاعلام عن الأداء الحكومي – هو أمرٌ ضروري.

VI. وفد بعثة الملاحظة الدولية

عندما تتم وفقاً لمبادئ مقبولة لاجراء تقييمات محايدة، تسعى الملاحظة الدولية للانتخابات إلى تعزيز نزاهة العمليات الانتخابية من خلال تشجيع الممارسات الانتخابية الجيدة وردع المخالفات، وكذلك من خلال تحديد المشاكل والمخالفات، والذي بامكانه أن يؤدي إلى إصلاحات فعالة. وقد أصبحت الملاحظة الدولية للانتخابات تلاقي قبولاً واسعاً من قبل الدول حول العالم، وإنها تلعب حالياً دوراً مهماً في اعلام المواطنين والمجتمع الدولي حول طبيعة العملية الانتخابية لكل بلد. وتستند البعثة على تجربة المعهد الديمقراطي الوطني على مدى أكثر من 30 سنة قام فيها أعضاء المعهد بمراقبة أكثر من 200 عملية انتخابية حول العالم ومنها بعثات في الأردن والمغرب ومصر ولبنان وموريتانيا والجزائر والضفة الغربية وغزة واليمن.

تود البعثة أن تُعرب عن إمتنانها وشكرها للقبول والتعاون اللذين وجدتهما لدى الناخبين والمسؤولين عن العملية الانتخابية والمترشحين وقادة الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين والممثلين عن الإعلام والمجتمع المدني. وقد تم اعتماد المعهد الديمقراطي الوطني رسمياً للقيام بمهمة دولية لملاحظة الانتخابات من قِبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتقدِّم البعثة إعلانها حول عملية الانتخابات بهدف المساهمة في إعطاء مزيد من المساندة والتعزيز للمؤسسات والعمليات الديمقراطية في تونس.

بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لملاحظة الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في تونس 2014

Fatmeh Ali Dheif Allah Abu Abta, Jordan	فاطمه علي ضيف الله أبو عبطه، الأردن
Mohamed Abulahoum, Yemen	محمد أبو لحوم، اليمن
Nour El Assaad, Lebanon	نور الأسعد، لبنان
Ghinwa Basbous, Lebanon	غنوى بصبوص، لبنان
Francesca Boggeri, Italy	فرانشيسكا بوغيري، ايطاليا
Wim Borremans, Belgium	ويم بورمانس، بلجيكا
Dalia Bseiso, Jordan	داليا بسيسو، الأردن
Leslie Campbell, Canada	ليسلي كامبل، كندا
Assem Chaya, Lebanon	عاصم شيا، لبنان
Nicholas Collins, United States	نيكولاس كولينز، الولايات المتحدة الأمريكية
Darrell Dexter, Canada	دارال ديكستير، كندا
Abdramane Diallo, Burkina Faso	عبد الرحمن ديالو، بوركينا فاسو
Charles Djrekpo, Benin	شارل دجربكو، بنين
Vesna Dolinšek, Slovenia	فيسنا دولينشك، سلوفينيا
Ken Dryden, Canada	كين درايدن، كندا
Magda El Haitem, France	ماجدة الهيثم، فرنسا
Trevor Fearon, Jamaica	تريفور فيرون، جامايكا
Abdelouhab Fersaoui, Algeria	عبد الوهاب فرساوي، الجزائر
Mohammed Habiboullah, Mauritania	محمد حبيب الله، موريتانيا
Paul Hong, Canada	بول هونج، كندا
Mohammad Khasawne, Jordan	محمد الخصاونة، الأردن
Zakia Khattabi, Belgium	زكيّة الخطّابي، بلجيكا
Marije Laffeber, Netherlands	ماريي لافيبر، هولندا
Nino Lomjaria, Georgia	نينو لومجاريا، جورجيا
Vera Lourenço, Portugal	فيرا لورنسو، البرتغال
Zoran Lučić, Serbia	زوران لوتشيش، صربيا
Greg Lyle, Canada	غريغ لايل، كندا
John MacDonell, Canada	جون ماكدونل، كندا
Kamel Meziani, Algeria	كمال مزياني، الجزائر
Anna Mysliwiec, United States	آنا ميسليويك، الولايات المتحدة الأمريكية
Yara Nafe, Jordan	يارا نافع، الأردن
William Paul Robert Norris, Canada	ويليام بول روبرت نوريس، كندا
Jordi Pedret, Spain	جوردي بيدريت، اسبانيا
Adele Ravidà, Italy	أديلي رافيدا، ايطاليا
Salvador Romero, Bolivia	سلفادور روميرو، بوليفيا
Nathan Rotman, Canada	ناثان روتمان، كندا
Nicole Rowsell, United States	نيكول روسال، الولايات المتحدة الأمريكية
Gaby Senay, Canada	غابي سيناي، كندا
Vance Serchuk, United States	فانس سيرتشيوك، الولايات المتحدة الأمريكية
Angela Short, United States	آنجيلا شورت، الولايات المتحدة الأمريكية
Louisa Slavkova, Bulgaria	لويزا سلافكوفا، بلغاريا
Hugo Zsolt de Sousa, Portugal	هيوغو زولت دي سوزا، البرتغال
Luke Williams, United States	لوك ويليامز، الولايات المتحدة الأمريكية
Robin Wright, United States	روبين رايت، الولايات المتحدة الأمريكية
Chris Yonke, Canada	كريس يونكي، كندا
Elizabeth Young, United States	اليزابيث يونغ، الولايات المتحدة الأمريكية